

تقييم عمليات الإيداع والسحب لصندوق ضبط الإيرادات خلال الفترة (2017-2000)

Evaluation of the deposit and withdrawal operations Of the Revenue Control Fund during the period (2000-2017)

حساني بن عودة*¹، كاكبي عبد الكريم²

¹ جامعة وهران 02 (الجزائر)

² جامعة الجلفة (الجزائر)

تاريخ الاستلام: 2021/04/16؛ تاريخ القبول: 2021/06/12؛ تاريخ النشر: 2021/06/30

ملخص: يهدف هذا البحث إلى تقييم عمليات الإيداع والسحب التي تمت في صندوق ضبط الإيرادات طيلة الفترة (2017-2000) باعتباره صندوقا سياديا ممولا من إيرادات النفط، وقد خلص البحث إلى القصور الكبير الذي عرفه تسيير أصول الصندوق، لا سيما في اقتصار عوائده على الجباية البترولية، والتي تتأثر بتدهور أسعار البترول في الأسواق العالمية، كما أن عمليات السحب الموجه إلى تمويل عجز الميزانية تمت بطرق غير سليمة، ولم تراعى فيها قواعد المحافظة على استدامة أصول الصندوق، وعليه فقد اقترحت الدراسة بعض من الميكانيزمات الخاصة بإدارة وتسيير أي تجربة مستقبلية لصندوق سيادي جزائري.

الكلمات المفتاح: صندوق ضبط الإيرادات، حسابات تخصيص خاص، إيداع، سحب، ميزانية.

تصنيف JEL: H63؛ H61؛ H60؛ G20

Abstract: This research aims to analyze the problems that have beset the functioning of the Revenue Control Fund in Algeria, related to surplus management and deficit management during the period (2000-2017), as a sovereign fund financed by oil exports. Natural minerals have great difficulties in creating wealth, and only distribute them without researching the basics of creation. The riches that support economic development, the latter also face problems related mainly to converting savings into a return investment, Algeria among the countries that have not been able to build a real economy diversified, evidence that it is still vulnerable to oil shocks, and the bankruptcy of the Revenue Control Fund is a strong signal. Successive governments are unable to manage surpluses and invest them in a way that allows them to emerge from dependence on the oil sector, as well as to identify successful methods of deduction to manage the short- and medium-term crises of oil markets, as we have in recent years.

Keywords: Rentier economy; Revenue control fund; Special allocation accounts; Budget rules

Jel Classification Codes: G20؛ H60؛ H61؛ H63

I- تمهيد:

يعود ارتفاع أسعار النفط بداية من سنة 2000 إلى العديد من العوامل الاقتصادية والجيوسياسية المتداخلة والمتفاعلة، حيث تحصلت الدول الغنية بالموارد الطبيعية كالنفط والغاز الطبيعي والمعادن على فوائض مالية هامة نتيجة الارتفاع في الأسعار، وقد مكنت هذه الفوائض من تعديل المؤشرات الاقتصادية وإنشاء العديد من صناديق الثروة السيادية كمفهوم جديد يشير إلى تراكم الثروات المالية الناجمة سواء من الموارد الطبيعية أو من فوائض الميزانية العامة أو فوائض الحسابات الجارية، بحيث تستغل هذه الصناديق السيادية في عمليات الاستثمار وتحقيق غايات اقتصادية كلية، وتمثل الصناديق السيادية الممولة من الإيرادات الربعية النسبة الأكبر من إجمالي الصناديق السيادية العالمية، التي وصل حجم أصولها شهر نوفمبر 2019 إلى 8.100 تريليون دولار حسب المعهد المتخصص في صناديق الثروة السيادية (SWFI)⁽¹⁾.

وقد أنشأت الجزائر كغيرها من الدول الغنية بالموارد الطبيعية، صندوقا سياديا تحت "مسمى صندوق ضبط الإيرادات" سنة 2000 ضمن حسابات التخصيص الخاصة المرفقة بالميزانية العمومية، والتي تتميز بافتقارها إلى الشفافية في تسير الحسابات بالشكل المطلوب، وعدم استغلال التراكمات المالية المسجلة في هذه الحسابات في عمليات الاستثمار وتحقيق العوائد المجزية على غرار العديد من التجارب الناجحة كصندوق المعاشات الحكومية العام النرويجي أو بعض الصناديق السيادية في منطقة الخليج العربي، التي تسمح بتحقيق عوائد هامة تعوض انهيار أسعار الموارد الطبيعية وتعمل على تحقيق التنوع الاقتصادي.

وقد عرف صندوق ضبط الإيرادات العديد من العمليات الهامة لاسيما في مجال الإيداع والاقتطاع، سمحت بوصول أصوله إلى حدود 5633751 مليون دج سنة 2012، غير أن اقتصار تمويله على الجباية البترولية دون الاستثمار وتعاضم الاقتطاعات الدورية من أصوله وغير المحددة بقواعد الميزانية المتعارف عليها أدت إلى استنزافه نهاية سنة 2017. إشكالية البحث: تتمحور إشكالية هذا البحث في:

هل راعت العمليات المالية التي جرت على أصول صندوق ضبط الإيرادات القواعد الميزانية المتعارف عليها؟

منهجية البحث: لقد اعتمدنا في بحثنا هذا المنهج الوصفي التحليلي من خلال إظهار البيانات والمعطيات وتحليلها، باعتباره المنهج المناسب لمثل هذه البحوث الاقتصادية.

حدود البحث: لقد اعتمدنا في إنجاز هذا البحث على إطار مكاني وزماني محدد، حيث اقتصرنا الدراسة على صندوق ضبط الإيرادات في الجزائر إلى جانب صندوق المعاشات الحكومية العام النرويجي على سبيل المقارنة، أما عن الحدود الزمانية للبحث فقد اقتصرنا الدراسة على المدة التي ظهر فيها صندوق ضبط الإيرادات والسنة التي تم فيها إعلان إفلاس الصندوق وهي الفترة الممتدة من عام 2000 إلى سنة 2017.

فرضيات البحث: ينطلق البحث من الفرضيات التالية:

- اقتصار تمويل صندوق ضبط الإيرادات على الجباية البترولية سيجعله عرضة لتقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية.

- عدم وضع آلية دقيقة للسحب من أصول الصندوق سيؤدي إلى انهيار أصوله.

الدراسات السابقة: من بين الدراسات التي تناولت موضوع صندوق ضبط الإيرادات نجد:

دراسة نبيل بوفليح محمد طرشي حول تطوير إدارة الحسابات الخاصة للخزينة كمدخل لترشيد الموازنة العامة في الجزائر: صندوق ضبط الموارد نموذجًا، حيث هدفت الدراسة إلى تقييم صندوق ضبط الموارد في الجزائر من حيث الاستخدامات ومستقبل الصندوق، حيث وبناء على دراسة تقييمه شملت المقارنة مع صندوق المعاشات الحكومية العام النرويجي تبين أن الصندوق عانى من بعض المشاكل المتعلقة بضعف الشفافية والحوكمة والإفصاح بالإضافة على ضعف مصادر تمويله

واقصارها على الجباية البترولية مما جعله عرضة لتقلبات أسعار النفط، كما أن عمله داخلي ويقتصر خارجيا على سداد المديونية الخارجية مما أدى إلى وجود سيولة معطلة، وعليه تقترح الدراسة استحداث صندوق جديد بآليات وميكانيزمات جديدة.

دراسة لطرش ذهبية وكتاف شافية حول فعالية صندوق ضبط الإيرادات في تمويل عجز الموازنة العمومية خلال الفترة 2000 - 2017، حيث قدمت الدراسة تحليلا حول التحويلات من صندوق ضبط الإيرادات إلى الخزينة العمومية وكيف تراجعت في الفترة 2014-2017 بسبب تراجع أسعار المحروقات، حيث خلصت الدراسة إلى بعض أوجه النقص التي تكتنف الصندوق من خلال ضعف الحوكمة والإدارة، ودعت الدراسة إلى ضرورة إصلاح الصندوق؛

خطة البحث: يتألف هذا البحث من ثلاث محاور يتم التطرق إليها تباعاً على النحو التالي:

أ. صندوق ضبط الإيرادات ما بين الحسابات الخاصة والصناديق السيادية؛
ب. تحليل تطورات أصول صندوق ضبط الإيرادات؛

ت. تقييم عمليات الاقتطاع من صندوق ضبط الإيرادات؛

1. صندوق ضبط الإيرادات ما بين الحسابات الخاصة والصناديق السيادية:

في البداية يجب أن نعرف بجدلية تعريف صندوق ضبط الإيرادات، في كونه حساب تخصيص خاص كما ورد في قانون المالية التكميلي لسنة 2000، أو صندوقاً للثروة السيادية كما أشارت إليه بيانات المؤسسات والهيئات الدولية على غرار المعهد المتخصص لصناديق الثروة السيادية، صندوق النقد الدولي... الخ.

حيث يوصف صندوق ضبط الإيرادات في الجزائر على أنه من حسابات التخصيص الخاص، والتي تعني الحسابات التابعة للخزينة والتي تتميز في كونها حسابات مؤقتة، بحيث لا تعتبر إيرادا ولا إنفاقا نهائيا، فمثلا هناك بعض الموارد غير التامة تعاد إلى وجهتها حين يصل أوانها مثل القروض والتسبيقات، كما أن هناك بعض النفقات تخرج من الخزينة في صورة مؤقتة مثل السلفات والقروض الموجهة للولايات والبلديات، فهي تسترد في وقت لاحق وعليه فهي ليست إنفاقا بالمعنى الحقيقي، وعليه فإن الحسابات الخاصة للدولة هي حسابات تفتح للعمليات المالية ذات الطبيعة المؤقتة. ولهذا فهي لا تعرض على الهيئة التشريعية المتمثلة في البرلمان، مما عرضها لانتقاد شديد حول صيغ التعامل مع هذه الصناديق خاصة مع تعاضم الأموال التي تحتويها⁽²⁾.

كما يعرف البعض الحسابات الخاصة على أنها أرصدة مالية تفتحها الحكومة في الخزينة العمومية، تقترح مواردها وتشير إلى نفقاتها والتي تتميز بالطابع المؤقت، ويمكننا القول أن هذه الحسابات تتضاعف في فترات الرخاء وتقلص في فترات الركود، لأنها تعكس رغبة الحكومة في ممارسة بعض النشاطات الجديدة الممولة بموارد مالية خاصة دون أن يتم يفتح لها باب في نفقات الموازنة.

وقد عرفت الجزائر الحسابات الخاصة بعد الاستقلال، في منهج موروث عن طابع التسيير المالي للخزينة الفرنسية، والتي مُدِّد العمل بتشريعاتها في التسيير الاقتصادي والمالي للجزائر المستقلة، من خلال قانون 157/63 المؤرخ في 31 ديسمبر 1962 المتضمن تمديد العمل بالتشريعات الفرنسية.

حيث تكاثرت عدد الحسابات الخاصة بالخزينة بشكل كبير وساد غموض شديد في طرق إنشائها وتمويلها ومحددات الإنفاق بها وطرق غلقها، ولتفادي الفوضى وإعطاء طابع تنظيمي أكثر على هذه الحسابات، فقد تضمن قانون المالية لسنة 1966 المجاز في الأمر 320/65 المؤرخة في 31 ديسمبر 1965، لأول مرة ترتيبا وتنظيما للحسابات الخاصة للخزينة في الجزائر، وعمل على إزالة اللبس والغط الذي كان يدور حول تلك العمليات، وفرض مزيداً من الشفافية في العمليات التي تتضمنها الحسابات الخاصة حيث تقرر قفل جميع الحسابات الخاصة المفتوحة لغاية تاريخ 31 ديسمبر 1966، واشترط أن يكون إنشاؤها بمقتضى قانون المالية بدءاً من سنة 1967، وتعمل الحكومة على تسوية أرصدة الحسابات الخاصة ونقل جميع

الأرصدة المتبقية من مجموع الحسابات المغلقة إلى حساب النتائج، وتتضمن الحسابات المقيدة على وجه التخصيص، حسابات التجارة، حسابات القروض وحسابات التسبيقات⁽³⁾.

كما أوجد القانون رقم 290/67 المؤرخ في 30 ديسمبر 1967 المتضمن قانون المالية لسنة 1968، أربع حسابات تخصيص خاص وهي الصندوق البلدي للتضامن، الصندوق العمالي للتضامن، الصندوق البلدي للتضامن، الصندوق الولائي للتضامن، تزامنا مع إصدار أول قانون بلدي وولائي في الجزائر المستقلة سنتي 1967 - 1969⁽⁴⁾.

وفي سنة 1984 أدرجت بعض الإصلاحات على هذه الحسابات من خلال القانون رقم (84/17) المؤرخ في 07 جويلية 1984 حيث ورد ما يلي:⁽⁵⁾

- لا يتم فتح الحسابات الخاصة إلا بموجب قانون المالية؛
- تنفذ وتطبق عمليات الحسابات الخاصة بنفس الشروط والميكانيزمات التي تتم بها عمليات الميزانية العامة للدولة؛
غير أن هذا القانون لم يفصل في الرقابة البرلمانية، بحيث يصوت البرلمان على الحسابات الخاصة بشكل إجمالي، وعلى الحد الأقصى للنفقات المرخص بها لكل صنف، دون الحديث عن كل حساب على حدى.

ولتفعيل الرقابة البرلمانية على الحسابات الخاصة للخزينة، بادر نواب الشعب سنة 1989 بتعديل أحكام المادة 68 من قانون 07 جويلية 1984، حيث أوجب المشرع تقديم عدة وثائق إضافية للميزانية العامة للدولة تتضمن كشوفات وبيانات بالإيرادات والنفقات.

كما ألزم قانون المالية لسنة 2000 الأمرين بالصرف بإعداد برامج عمل تحدد فيها الآجال والأهداف المسطرة الخاصة بحسابات التخصيص الخاص يتم تحديد النفقات والإيرادات بموجب قائمة مفصلة، كما تم تشكيل جهاز خاص لمتابعة وتقييم سير حسابات التخصيص الخاص⁽⁶⁾.

بحيث ظهر من خلال هذا القانون أربع أنواع للحسابات الخاصة وهي: حسابات التخصيص الخاص؛ الحسابات التجارية؛ حسابات التسبيقات؛ حسابات القروض؛ حساب التسوية مع الحكومات الأجنبية⁽⁷⁾.

الجدول (01): أهم الحسابات الخاصة الموجودة بالخبزينة في الجزائر.

الحساب	القطاع
صندوق دعم الاستثمار وتحديث المؤسسات (107.302)- صندوق خاص بتطوير مناطق الجنوب (089.302)- صندوق خاص بالتنمية الاقتصادية للهباب العليا (116.302)- حساب تسيير العمليات الاستثمارية العمومية الممولة عن طريق الافتراضات الخارجية (104.302)- الصندوق الوطني للطرق والطرق السريعة- الصندوق الوطني لتنمية وتطوير الصيد البحري وتربية المائيات (080.302)- صندوق الشراكة (106.302)- الصندوق الخاص بترقية الصادرات (084.302)- صندوق ترقية التنافسية الصناعية (102.302)- صندوق ضبط الموارد (103.302)- الصندوق الوطني لدعم القرض المصغر (117.302)- صندوق المداخل التكميلية لفائدة موظفي التحقيقات الاقتصادية وقمع الغش (211.302).	قطاع الاقتصاد والمالية
الصندوق الوطني للتنمية (067.302)- صندوق ترقية الصحة الحيوانية (071.302)- صندوق التنمية الريفية واستصلاح الأراضي عن طريق الامتياز (111.302)- صندوق مكافحة التصحر وتنمية الاقتصاد الرعوي والسهوب (109.302).	القطاع الفلاحي
الصندوق الخاص بالتضامن الوطني (069.302)- صندوق التعويض والتعويضات- الصندوق الاجتماعي للتنمية (85.302)- الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب (087.302)- صندوق تعويض ضحايا الأعمال الإرهابية (075.302)- صندوق تعويض ضحايا وذوي حقوق ضحايا الأحداث التي رافقت الحركة من أجل استكمال الهوية الوطنية (112.302).	القطاع الاجتماعي
صندوق الكوارث الطبيعية والأخطار التكنولوجية الكبرى (042.302)- الصندوق الوطني للبيئة وإزالة التلوث (065.302)- الصندوق الوطني لحماية الساحل والمناطق الشاطئية (113.302)- الصندوق الوطني للهيئة العمرانية (081.302).	قطاع البنى والعمران
الصندوق الوطني للسكن- صندوق المساعدة على الحصول على الملكية في إطار إجراء البيع بالإيجار (110.302)- الصندوق الخاص لإعادة الاعتبار للحظيرة العقارية لبلديات الولاية (114.302).	قطاع السكن والعقار
صندوق الاستعجالات ونشاطات العلاجات الطبية (096.302).	القطاع الصحي والعلاجي
حساب تخصيص الرسوم المخصصة للمؤسسات السمعية البصرية- صندوق تنمية الفن والتقنية الصناعية والسينمائية (014.302)- حساب تنمية الأنشطة الرياضية والشبيبة- الصندوق الوطني للتراث الثقافي (123.302).	القطاع الثقافي والإعلامي والرياضي

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على: يلس شواوش بشير، المالية العامة المبادئ العامة وتطبيقاتها في القانون الجزائري، ديوان المطبوعات الجامعية، وهران 2008، ص 126.

نلاحظ من الجدول أعلاه، ارتفاع عدد الحسابات الخاصة في الجزائر، بحيث وصل عدد الحسابات الخاصة في نهاية سنة 2008 إلى حدود 69 حساب، وأصبح لكل دائرة وزارة حساب خاص بها في قطاع الاقتصاد والمالية، القطاع الفلاحي، القطاع الاجتماعي، قطاع البنى والعمران، قطاع السكن والعقار، القطاع الصحي والعلاجي، القطاع الثقافي والإعلامي والرياضي.

حيث يستمد الحساب الخاص أصوله بشكل تام من الميزانية العامة للدولة، فقط إذا ما استثنينا بعض الحسابات التي تدخل في مواردها بعض المصادر الأخرى، وقد تضخم حجم المبالغ المرصودة للحسابات الخاصة حتى أصبحت تشكل ميزانية موازية للميزانية العامة للدولة، وهذا نظرا لتكدس الأرصدة المتبقية من سنة لأخرى.

وعليه فإن تعدد هذه الحسابات وضخامة رأسمالها أصبح يشكل دائرة مظلمة في تسيير المالية العمومية، خاصة مع غياب الرقابة الفعلية عليها سواء من الهيئة التشريعية للبرلمان أو من مجلس المحاسبة أو من قبل الخبراء والاقتصاديين، إذ تكتفي قوانين المالية بالإشارة إلى موارد ونفقات الحسابات دون الإشارة إلى مضمونها المالي، ورغم أن وجود الحسابات الخاصة أمر طبيعي في ظل المهام الاستثنائية للدولة وتكفلها ببعض من المشاكل والتكاليف العارضة، التي تمنح المرونة النسبية في استخداماتها في البرامج الإستعجالية، إلا أن اللخبطة الجارية على إنشاء هاته الحسابات وتعددتها بشكل مضطرد يشكك في مصداقيتها، فهناك بعض النفقات التي لا تستدعي وجود حساب أصلا ويكفي إدراجها ضمن بنود الميزانية العامة، كما أن الغموض الدائر حولها وحول إظهار بياناتها سواء إلى العامة أو إلى أهل الاختصاص أمر يدعو إلى القلق حول أحقية إنشائها ونجاعة تسييرها.

بالنسبة لصندوق ضبط الإيرادات فإنه يعتبر صندوقاً سيادياً حسب تصنيف العديد من المؤسسات والدوائر الاقتصادية العالمية على غرار صندوق النقد الدولي والمعهد المتخصص في صناديق الثروة السيادية، حيث يستوفي صندوق ضبط الإيرادات الشروط التالية:⁽⁸⁾

أ. شرط السيادة: صندوق مملوك من قبل الدولة؛

ب. شرط التمويل: صندوق ممول من صادرات الموارد الأولية والمتمثل في البترول؛

ت. شرط الهدف: يهدف إلى تحقيق غايات اقتصادية كلية والمتمثلة في مجابهة الصدمات الاقتصادية وتخفيض الدين العمومي؛

كما أن الحسابات الخاصة ذات طبيعة مؤقتة، في حين أن صندوق ضبط الإيرادات يغلب عليه طابع الديمومة، نظراً لأن موارده غير مؤقتة ومحددة بالفائض عن السعر المرجعي لسعر البترول، ونفقاته غير مؤقتة والمحددة بالدين العمومي والعجز الموازي.

وقد سمحت الطفرة النفطية لسنة 2000 وارتفاع أسعار النفط إلى 28.50 دولار للبرميل من تسجيل فوائض معتبرة في الأرصدة الجارية، حيث أنشأ الصندوق في هذه السنة بموجب قانون المالية التكميلي، وقد ذكرت المادة العاشرة منه:⁽⁹⁾

يفتح في حسابات الخزينة حساب رقم (103-302) وهو صندوق ضبط الإيرادات ممول من فوائض القيم الجبائية الناتجة عن مستوى أعلى لأسعار المحروقات عن تلك المتوقعة في قانون المالية، بالإضافة إلى كل الإيرادات الأخرى المتعلقة بسير الصندوق، أما عن النفقات فيعمل الصندوق على ضبط نفقات وتوازن الميزانية المحددة عن طريق قانون المالية وتخفيض الدين العمومي.

وهنا يمكننا أن نقول أن العمليات الموكلة للصندوق في بدايات تكوينه غير ملائمة، وهذا لأن تحديد إيرادات الصندوق على فوائض المحروقات، يعني الاعتماد على متغير خارجي غير متحكم فيه داخلياً ألا وهو أسعار البترول، وعدم الاستفادة من التجارب السابقة للصدمات النفطية وخاصة أزمة 1986.

بالإضافة إلى ذكر كل الإيرادات الأخرى المتعلقة بسير الصندوق وعدم تحديدها بدقة، ولم نجد أي عمليات إيداع من هذا القبيل خلال فترة وجود الصندوق، من جانب آخر فقد حدد المشرع نفقتين للصندوق وهما:

- تخفيض المديونية العمومية: ويهدف إلى تفادي الضغوطات الخارجية للديون وكذا تخفيف العبء على المؤسسات العمومية من المديونية لإعطائها دفعة قوية نحو النمو.

- تغطية العجز: بالنسبة لتمويل الخزينة لم يتم الإشارة إلى نسب التحويل من الصندوق، بل تم في سنة 2006 تحديد رصيد أدنى لأصول الصندوق لا يجوز استهلاكه وهو 740 مليار دج.⁽¹⁰⁾

أما عن استثمارات صندوق ضبط الإيرادات فنلاحظ أن الصندوق من حسابات التخصيص الخاصة، بحيث لا يتيح ذلك القيام باستثمارات ذاتية تعمل على مضاعفة الأصول الرسمية للصندوق المتراكمة أساساً من فوائض الصادرات النفطية والمتوقفة على المتغيرات الخارجية لأسعار المحروقات، وهذا ما يفوت عليه تحقيق عوائد مالية كبيرة، كتلك المسجلة في العديد من تجارب صناديق الثروة السيادية الناجحة في العالم، على غرار صندوق المعاشات الحكومية العام النرويجي وصندوق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي في الشيلي.

ويعود سبب عدم إقدام الصندوق على استثمارات وطنية وأجنبية حسب العديد من الدراسات إلى العديد من الأسباب من بينها:

أ. يعتبر الصندوق من حسابات التخصيص الخاص؛

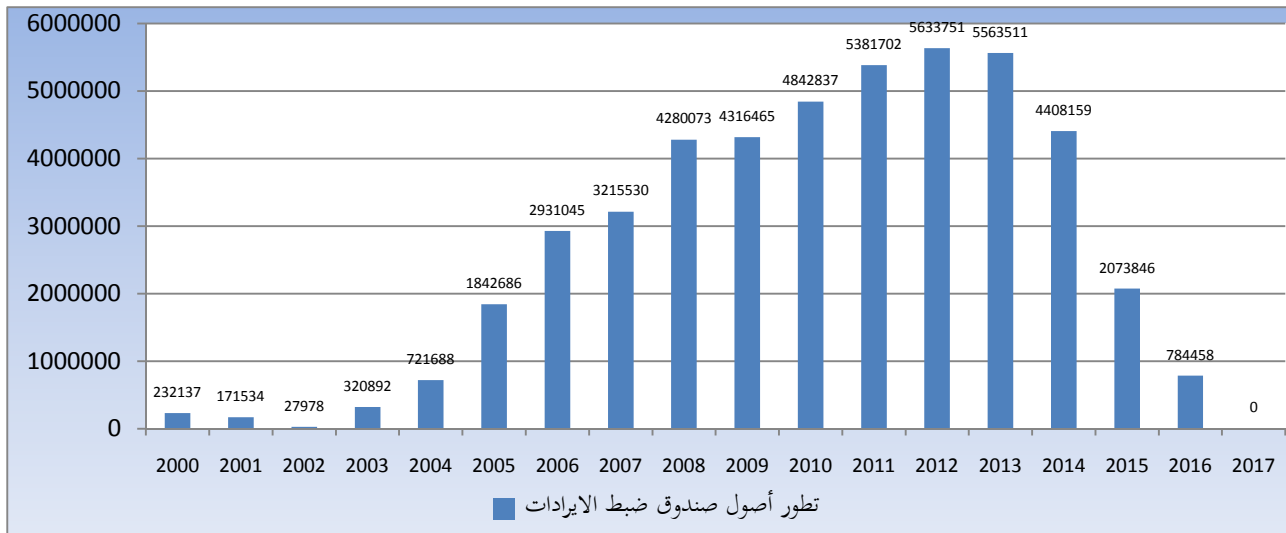
ب. عدم وجود هيكل خاص بالصندوق؛

ت. عدم توفر الكفاءات المتخصصة في ميدان الاستثمار؛

أما عن الطرق المتبعة لحوكمة صندوق ضبط الإيرادات، فنشير إلى أن الصندوق موضوع في خانة حسابات التخصيص الخاص والتي تتميز بصورة عامة بضعف الرقابة على العمليات التي تقوم بها، يكلف وزير المالية بتسيير عمليات الصندوق باعتباره الأمر بالصرف لأصول الصندوق، حيث يتم تقييمها بشكل عام من قبل السلطة التشريعية من خلال قوانين المالية السنوية، دون اللجوء إلى تفصيلات هذه الحسابات المتعددة والمعقدة، كما أن لكل وزارة تقريبا حساب تخصيص خاص وصندوق موجه لتسيير النفقات، وعليه غالبا ما يكون هناك تداخلات كبيرة بين الجانبين.

وقد عرفت أصول صندوق ضبط الإيرادات تطورا كبيرا وصل في سنة 2012 إلى 5633751 مليون دج، إلا أن الأزمة النفطية الأخيرة أدت إلى انهيار الأصول وإفلاس الصندوق سنة 2017، تزامنا في ذلك مع صدور قانون المالية لسنة 2017 الذي قام بتعديل المادة (25) من قانون المالية التكميلي لسنة 2006، والذي سمح بسحب الرصيد الأدنى للصندوق⁽¹⁾.

الشكل (01): تطور أصول صندوق ضبط الموارد للمدة (2000-2017) بمليون دج.



المصدر: بيانات متوفرة لدى وزارة المالية الجزائرية، على الرابط الإلكتروني: <http://www.dgpp>

mf.gov.dz/images/stories/PDF/retrospective/frr/frr_2018.pdf، أطلع عليه يوم 2019/11/03 على الساعة 13.21 سا.

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه، التطورات الهامة التي عرفت أصول صندوق ضبط الإيرادات في الجزائر، حيث عرفت نسقا مرتفعا في الفترة (2000-2014) رغم الانخفاضات المسجلة سنتي 2002 و2009 بسبب انخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية سنة 2002 وتداعيات الأزمة المالية العالمية على الاقتصاد العالمي للفترة (2008-2009)، وقد انتقلت أصول الصندوق من 232137 مليون دج سنة 2000 إلى 5633751 مليون دج سنة 2012، حيث يعود ارتفاع أصول الصندوق إلى ارتفاع أسعار النفط مع ارتفاع حجم الإيداع مقارنة بالسحب.

لتشكل الفترة المالية الممتدة من سنة 2014 إلى سنة 2017 فترة انهيار أصول الصندوق، حيث انتقلت من 4408159 مليون دج سنة 2014 إلى 784458 مليون دج سنة 2016، ليعلن عن رصيد صفري للصندوق في سنة 2017.

نتيجة انهيار أسعار النفط وارتفاع حجم التحويلات إلى تغطية عجز الميزانية، وتحليل العمليات الجارية على الصندوق في الفترة (2000-2017) سنقوم بالتدقيق في عمليتي الإيداع والإنفاق ومدى مطابقتها لقواعد الميزانية.

2. تحليل تطورات أصول صندوق ضبط الإيرادات:

يوجد بعض التجارب لصناديق الثروة السيادية أين تحول جميع الأرصدة المتعلقة بصادرات الموارد الطبيعية إلى الصندوق السيادي ثم يتم تحويل حاجات الميزانية بناء على نسبة محددة، وفي بعض الحالات توجه الجباية المحصلة عن صادرات الموارد الطبيعية إلى الموازنة ويتم تحويل الفائض إلى الصندوق السيادي أو بنسبة محددة، وفي الجزائر تقوم الحكومة بتوجيه حصيلة الجباية البترولية إلى الخزينة ويتم تحويل الفائض في أسعار البترول الأعلى من تلك المقدرة في قانون المالية بـ 50 دولار للبرميل.

الجدول (02): الإيداع إلى صندوق ضبط الإيرادات للمدة (2000-2017) بمليون دج.

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
الفائض الموجه للصندوق	453237	123864	26504	448914	623499	1368836	1798000	1738848	2288159
السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
الفائض الموجه للصندوق	400675	1318310	2300320	2535309	2062231	1810320	552192	98550	00

المصدر: بيانات متوفرة لدى وزارة المالية الجزائرية، على الرابط الإلكتروني: http://www.dgpp.gov.dz/images/stories/PDF/retrospective/frr/frr_2018.pdf، أطلع عليه يوم 2019/11/03 على الساعة 13.21 سا.

لقد شكلت التحويلات المالية المتأتية من الجباية البترولية المصدر الوحيد في تكوين أصول صندوق ضبط الإيرادات، وهذا بناء على قانون إنشاء الصندوق والقوانين التعديلية الأخرى، بحيث لم يقم الصندوق بأي استثمارات وطنية وأجنبية يتحصل من خلالها على عوائد مالية غير مرتبطة بالجباية البترولية⁽¹²⁾.

ونلاحظ من خلال الشكل أعلاه، أن التحويلات إلى الصندوق بدأت سنة 2000 بقيمة 453237 مليون دج، غير أنها ذات طبيعة متغيرة وغير مستقرة، بحيث نلاحظ انخفاضها سنة 2002 مباشرة مع انخفاض أسعار النفط لتصل إلى قيمة 26504 مليون دج، ثم ارتفعت التحويلات إلى 2288159 مليون دج سنة 2008، ثم انخفضت قيمة الإيداع في الصندوق إلى 400675 مليون دج سنة 2009 نتيجة الأزمة المالية العالمية وتداعياتها على الأسواق العالمية، حيث انخفض سعر البرميل حسب أسعار سلة أوبك إلى 61.06 دولار للبرميل⁽¹³⁾.

ثم انخفضت من 2535309 مليون دج سنة 2012 إلى 98550 مليون دج سنة 2016، لتتعدم التحويلات سنة 2017 مع بداية تلاشي أصول صندوق ضبط الإيرادات.

وقد أدى اقتصار موارد صندوق ضبط الإيرادات على الجباية البترولية إلى:

أ. تأثر مداخل الصندوق بشكل كبير نتيجة تقلب أسعار النفط، وأصبح عرضة لكل الانهيارات المحتملة لأسعار الموارد الطبيعية، وهذا ما لاحظناه في السنوات 2002-2009 وإفلاس الصندوق بشكل كامل سنة 2017 بسبب الصدمة النفطية الأخيرة:

ب. إن عدم استثمار أصول صندوق ضبط الإيرادات تحت أعدار تتعلق (بعدم وجود كادر بشري مؤهل، عدم وجود هيكل للصندوق، أن الصندوق من الحسابات الخاصة) أثر على منحي توزيع المداخيل للصندوق. ولتأكيد الجزئية الأخيرة المتعلقة بأهمية توزيع أصول الصندوق بشكل كلي أو جزئي على استثمارات وطنية أو أجنبية، نأخذ مثال على تطور العائد على الاستثمار لصندوق المعاشات الحكومية العام الترويجي للمدة الممتدة من سنة 2000 إلى سنة 2018.

الجدول (03): تطور عائد صندوق المعاشات الحكومية العام الترويجي للمدة (2000-2018) الوحدة: %.

السنوات	العائد	السنوات	العائد
1998	9,26	2009	25,62
1999	12,44	2010	9,62
2000	2,49	2011	-2,54
2001	-2,47	2012	13,42
2002	-4,74	2013	15,95
2003	12,59	2014	7,58
2004	8,94	2015	2,74
2005	11,09	2016	6,92
2006	7,92	2017	13,66
2007	4,26	2018	-6,12
2008	-23,31		

Source: nbim ; Annual report 2018 ; p17.

<https://www.nbim.no/contentassets/02bfbef416f4014b043e74b8405fa97/annual-report-2018-government-pension-fund-global.pdf>; le 03 novembre 2019 à 12.44m

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه، التطورات الهامة لعائد الاستثمار لصندوق المعاشات الحكومية العام الترويجي في الفترة (1998-2018)، حيث تنتشر استثماراته في الأسهم والسندات والعقارات عبر العديد من مناطق العالم، إذ يشكل متوسط عائد الصندوق منذ تاريخ 1998/01/01 إنشاء هيئة إدارة الصندوق (NBIM) حتى سنة 2018 إلى حدود 5.47%⁽¹⁴⁾.

وقد أدت الخسائر التي عرفها الصندوق سنة 2018 والتي وصلت إلى -6.12%⁽¹⁵⁾ إلا انخفاض أصوله من 8488 مليار كرونة سنة 2017 إلى 8256 مليار كرونة سنة 2018⁽¹⁶⁾.

وعموما فقد شكلت عوائد استثمارات صندوق المعاشات الحكومية العام الترويجي في الفترة (1998-2018)، بديلا واضحا لتغطية انخفاض التمويل الصادر من الجباية البترولية، نظرا لانخفاض الأسعار إلى ما دون 40 دولار في الفترة (2018-2015)، في حين تأثرت موارد صندوق ضبط الإيرادات في الجزائر بشكل كبير بانخفاض أسعار النفط، على اعتبار أنها المورد الوحيد للصندوق.

3. تقييم عمليات الاقتطاع من صندوق ضبط الإيرادات:

تختلف أساليب الاقتطاع والسحب من صناديق الثروة السيادية من دولة لأخرى ومن نظام اقتصادي لآخر، على حسب الحالة الاقتصادية للبلد والحاجات التمويلية له، حيث تشير أغلب الدراسات والبحوث أن تقييد عمليات السحب من أسباب نجاح الصناديق السيادية، وغالبا ما توجه الاقتطاعات من الصناديق السيادية إلى تمويل عجز الموازنة، فتقديرات الموازنة نظريا التي تتم بداية السنة المالية وتضع أهدافا سياسية، اقتصادية واجتماعية، تختلف عن الموازنة الفعلية المجسدة فعلا خلال السنة والتي تظهر نتائجها نهاية الدورة المالية، حيث يتحقق في النهاية إما العجز أو الفائض،

ويكون العجز إما مفتعلا أو مقصودا نتيجة زيادة النفقات وتنفيذ برامج حكومية لتحقيق التنمية الاقتصادية، أو حقيقيا ناجما عن انخفاض الحصيلة الضريبية بشكل فجائي أو حدوث أزمات أو كوارث طبيعية، وهنا تتدخل الدولة لتمويل العجز من خلال السياستين النقدية أو المالية، بحيث يعتبر التمويل من صناديق الاستقرار السيادية أحد الوسائل الممكنة للسياسة المالية لتمويل العجز⁽¹⁷⁾.

الجدول (04): قواعد الاقتطاع المتبعة في بعض الدول ذات المورد الطبيعي.

الدولة	القاعدة	تاريخ سريان القاعدة
الشيلي	تحديد الفائض الهيكلي بـ 1% من الناتج المحلي الإجمالي ويتم تحقيق التوازن من خلال التنبؤ بإيرادات الموارد الطبيعية لأكثر من 10 سنوات من قبل لجنة مستقلة	قانون مطبق منذ سنة 2006.
النرويج	تحويل 04% من صندوق المعاشات الحكومية العام النرويجي لتمويل عجز الميزانية غير المرتبط بالنفط	صدر القانون في عام 2001.
منغوليا	عجز الميزانية لا يمكن أن يتجاوز معدل 02% نسبة للناتج الداخلي الخام	مشروع قانون صدر عام 2010 ودخل حيز التنفيذ في عام 2013.

Source: Andrew Bauer; fonds de ressources naturelles : la gestion des fonds de ressources naturelles : comment assurez des retombées pour tous ; natural resource governance institute et Colombia centre on sustainable investment ; 2014 ; p54

نلاحظ من الجدول أعلاه، أن دولاً كالشيلي والنرويج ومنغوليا تضع قواعد صارمة في تسيير عمليات الإيداع والسحب من الصندوق السيادي، وهو الأمر الذي يسمح بمراقبة دائمة لتطور رصيد الصندوق السيادي الموجب.

حيث يكون الاستقرار أحد الأهداف الرئيسية لإنشاء الصندوق السيادي، حيث يعمل واضعو السياسات على ديمومة التوازنات المالية وتغطية حالات العجز الناجم عن تدهور أسعار الموارد الأولية.

وأحيانا يخصص صندوق سيادي خاص بهذه العملية على غرار صندوق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي في الشيلي الممول من مادة النحاس، وأحيانا أخرى نجد بعض الصناديق السيادية الموجهة للاادخار كإهيئة العامة للاستثمار في الكويت أو جهاز أبوظبي للاستثمار، أو بعض الدول التي تدمج هدفي الاستقرار والادخار للأجيال المستقبلية وحتى تكون الثروات موزعة بشكل عادل بين الجيل الحالي والمستقبلي، ولضمان هذه الجزئية يجب أن تتحلّى السياسات الاقتصادية بالحوكمة اللازمة لتسيير أصول الصندوق السيادي، وأن تتحكم في أدوات السحب والإيداع من الصندوق السيادي، معتمدة في ذلك على قواعد الموازنة التي ترمي إلى تقييد عمليات السحب وتعظيم عمليات الإيداع.

الجدول (05): تطور الاقتطاع من صندوق ضبط الإيرادات للفترة (2000-2017) الوحدة: مليون دج

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
تخفيض المديونية العمومية	221100	184467	170060	156000	222703	247838	618111	314455	465437
تمويل عجز الميزانية	-	-	-	-	-	-	91530	531952	758180
السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
تخفيض المديونية العمومية	-	-	-	-	-	-	-	-	-
تمويل عجز الميزانية	364282	791938	1761455	2283260	2132471	2965672	2886505	1387938	784458

المصدر: بيانات متوفرة لدى وزارة المالية الجزائرية، على الرابط الإلكتروني: <http://www.dgpp>

mf.gov.dz/images/stories/PDF/retrospective/frr/frr_2018.pdf، أطلع عليه يوم 2019/11/03 على الساعة 13.21 سا.

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه، أن صندوق ضبط الإيرادات توجه بداية من سنة 2000 إلى تخفيض المديونية العمومية، حيث وصل إجمالي الاقتطاعات من صندوق ضبط الإيرادات الموجهة لتخفيض المديونية العمومية ما يقارب 2600171 مليون دج خلال المدة (2000-2008)، حيث سمح هذا الإجراء بتخفيض المديونية الخارجية إلى حدودها الدنيا⁽¹⁸⁾.

كما عمل الصندوق بداية سنة 2006 على تمويل عجز الميزانية، تزامنا مع تنفيذ الدولة لبرامج توسعية إنفاقية من خلال البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009) والذي رصدت له أكثر من 150 مليار دولار، حيث أشار المرسوم التنفيذي (06-397) إلى إمكانية التمويل من صندوق ضبط الإيرادات دون أن يقل رصيد الصندوق عن 740 مليار دج⁽¹⁹⁾.

حيث تطور الاقتطاع من 91530 مليون دج سنة 2006 إلى 2965672 مليون دج سنة 2014. وعلى العموم يمكننا تقسيم الاقتطاعات التي تمت على صندوق ضبط الإيرادات إلى مرحلتين:

الفترة (2006-2013): وهي فترة العجز المفتعل، حيث لم تنخفض الإيرادات بل ارتفعت النفقات العمومية نتيجة برامج الدولة، حيث كان الاقتطاع من الصندوق في هذه المدة يمثل نسبة معتبرة من حجم الأصول، حيث تراوحت الاقتطاعات في متوسط الفترة حوالي 19.20 %، وهو معدل مرتفع إذا ما قورن مع المعدلات السارية في الصناديق الناجحة، على غرار الاقتطاع المحدد في صندوق المعاشات الحكومية العام والمقدر بـ 04 %، غير أن الأسعار المرتفعة للنفط والتحويلات المتزايدة إلى الصندوق لم تؤثر على الحجم العام للأصول، حيث ارتفعت الأصول من 232137 مليون دج سنة 2000 إلى 5633751 مليون دج سنة 2013.

الفترة (2014-2017): وهي فترة العجز الحقيقي الذي ظهر نتيجة انخفاض الجباية البترولية حيث شكلت الاقتطاعات الموجهة للميزانية في هذه الفترة سببا في انهيار أصول صندوق ضبط الإيرادات، حيث شكلت الاقتطاعات في متوسط الفترة حوالي 65.57 % من حجم أصول الصندوق بداية الفترة، ولهذا السبب انخفضت أصول صندوق ضبط الإيرادات من حوالي 4408159 سنة 2014 إلى 784458 سنة 2017 والتي تم سحها بشكل كامل نهاية السنة، وبشكل السحب السريع من أصول الصناديق السيادية أحد أسباب انهيار الصناديق وتآزم الأوضاع في البلاد، وهذا ما حدث مع صندوق جزيرة (ناورو) الممول من مادة الفوسفات، حيث أدى الاقتطاع المستمر إلى نفاذ أصول الصندوق وتحول سكان الجزيرة من مستوى المعيشي المرتفع إلى الفقر⁽²⁰⁾.

الجدول (06): التحويلات من الصندوق إلى الموازنة نسبة إلى الإيرادات العامة للفترة (2006-2017).

السنوات	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
التحويلات من الصندوق للموازنة بمليون دج (1)	91530	531952	758180	364282	791938	1761455	2283260	2132471	2965672	2886505	1387938	784458
الإيرادات العامة (ق م) بمليون دج (2)	1841925	1949050	2902448	3275362	3074644	3489810	3804030	3895315	3927748	4552542	5011581	6047885
النسبة ½ به %	4,97	27,29	26,12	11,12	25,76	50,47	60,02	54,74	75,51	63,40	27,69	12,97

المصدر: من إعداد الباحث، بيانات متوفرة لدى وزارة المالية الجزائرية، على الرابط الإلكتروني: http://www.dgpp-mf.gov.dz/images/stories/PDF/retrospective/frr/frr_2018.pdf. أطلع عليه يوم 2019/11/03 على الساعة 13.23 سا.

في الجدول أعلاه، قمنا بحساب معدل التحويلات من الصندوق إلى الموازنة نسبة إلى الإيرادات العامة للميزانية للفترة (2006-2017)، وهذا لتقييم الإضافة المالية السنوية إلى الإيرادات العامة من صندوق ضبط الإيرادات، حيث نلاحظ أنها انتقلت من 4.977 % سنة 2006 إلى 75.51 % سنة 2014، رغم أنها انخفضت في سنة 2009 إلى حدود 11.12 % نتيجة الأزمة المالية العالمية، إلا أنها ارتفعت بفضل الانتعاش في أسعار النفط في الأسواق العالمية بداية من سنة 2010، لتشكل نسبة 54.98 % في الفترة (2010-2015) وهي الفترة التي عرفت مسحوبات قياسية من صندوق ضبط الإيرادات، وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على أن المسحوبات من صندوق ضبط الإيرادات مثلت أكثر من نصف موارد الميزانية.

ولإظهار حجم السحب الكبير من الصندوق يكفي أن نشير على أنه في سنة 2014 بلغ إجمالي الاقتطاع من الصندوق 2965672 مليون دج مقابل رصيد نهاية الفترة قدره 4408159 مليون دج، ما يعني أن معدل السحب من الصندوق وصل إلى حدود 67.27 %، وللمقارنة سنقوم في هذه المرحلة من الدراسة بالإشارة إلى معدلات الاقتطاع الموجه إلى الموازنة في صندوق المعاشات الحكومية العام الترويحي وتحليل الفروقات بين أساليب الاقتطاع بين الصندوقين.

الجدول (07): الاقتطاع من صندوق المعاشات الحكومية العام الترويحي للفترة (2010-2018).

السنة	الاقتطاع من الصندوق (1) بمليار كرونة	أصول الصندوق (2) بمليار كرونة	نسبة الاقتطاع (1)/(2) ب %
2010	109.400	3077	3,56
2011	84.200	3312	2,54
2012	111.300	3816	2,92
2013	132.700	5038	2,63
2014	156.164	6431	2,43
2015	174.225	7475	2,33
2016	212.516	7510	2,83
2017	259.506	8488	3,06
2018	255.366	8256	3,09

Source: nbim; annual report 2018 ; p21. Norwegian ministry of finance; budget 2013; 2014; 2015; 2016; 2017; 2018; at. [http:// www.statsbudsjettet.no/statsbudsjettet-2017/english/](http://www.statsbudsjettet.no/statsbudsjettet-2017/english/) last accessed 02/11/2019 à 23h.20.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه، أن نسبة الاقتطاع من صندوق المعاشات الحكومية العام النرويجي الموجه إلى تغطية عجز الميزانية غير المرتبط بالقطاع النفطي لم يتجاوز في المعدل للفترة الممتدة من سنة 2010 إلى سنة 2018 سوى نسبة 2.82 % وهو معدل أقل من المقترح وهو 04 %، مما سمح بالمحافظة على أصول الصندوق والتي انتقلت من 3077 مليار كرونة سنة 2010 إلى 8256 مليار كرونة سنة 2018⁽²¹⁾.

كما سمح التقيد بهذا المعدل من تفادي السياسات التوسعية للحكومة والمحافظة على الضغوط التضخمية، على عكس صندوق ضبط الإيرادات، حيث أدى عدم التقيد بمعايير محددة في الاقتطاع إلى انتقالها من 2.5 % سنة 2006 كنسبة من رصيد الصندوق بداية الفترة إلى 100 % سنة 2017 وإفلاس الصندوق، وعليه يمكننا في الأخير أهم الفروقات الموجود بين قواعد الميزانية المطبقة بين صندوق المعاشات الحكومية العام النرويجي وصندوق ضبط الإيرادات في الجدول التالي:

الجدول (08): المقارنة بين سبل الإيداع والاقتطاع للصندوق الجزائري والنرويجي.

صندوق ضبط الإيرادات	صندوق المعاشات الحكومية العام
أوجه التشابه	- يمول الصندوق الجزائري من الموارد البترولية والسندات والعقارات ويعمل على تحقيق الاستقرار والادخار.
أوجه الاختلاف	- تأثرت أصول الصندوق بتراجع أسعار النفط بداية من سنة 2015. - لم يتم الإشارة إلى الحالات التي يغطيها العجز غير محددة بنسبة معينة بل تتم على حسب العجز المسجل في الميزانية - تأثرت الاقتطاعات بمستوى أسعار البترول المنخفض مما أدى إلى توقف التحويلات إلى الخزينة
	- لم تتأثر أصول الصندوق بتراجع أسعار النفط لكون أصول الصندوق موزعة على استثمارات تدر عائد سنوي سجل في متوسط الفترة (1998-2018) نسبة 5.47 % - يغطي الصندوق حالات العجز المسجل في القطاع غير النفطي. - محددة بنسبة 04 % لتغطية العجز غير النفطي، وقد سجلت نسبة الاقتطاع 2.82 % للفترة (2010-2018). - لم تتأثر الاقتطاعات من صندوق المعاشات الحكومية العام النرويجي مع أسعار بترول منخفضة لكون معدل العائد على استثمارات الصندوق أعلى من نسبة 04 %.

المصدر: من إعداد الباحث بناء على المعطيات السابقة.

II- النتائج ومناقشتها :

من خلال التحليل المقدم حول العمليات المالية التي جرت على صندوق ضبط الإيرادات في الجزائر خلال الفترة (2000-2017)، أخذنا بصحة الفرضيات المطروحة والتي تشير إلا القصور في عمليات الإيداع والسحب في صندوق ضبط الإيرادات، والتي تعود إلى الأسباب التالية:

- اقتصار موارد الصندوق على الجباية البترولية أدى إلى تلاشي أرصده نتيجة انهيار أسعار النفط في الفترة (2014-2017)

- لم تراعي عمليات الإيداع والسحب من الصندوق القواعد الميزانية التي ترمي إلى تعظيم الأصول من خلال الرفع من الإيداع وتخفيض السحب.
- لاحظنا أن منهجية عمل الصندوق الترويجي مكنت من ارتفاع أصوله ومحافظته على استقرار الميزانية العامة، وعليه فهي تجربة رائدة يجب العمل وفقها لنجاح الصندوق السيادي الجزائري.

IV- الخلاصة:

لقد أضاعت الجزائر خلال المدة (2000-2017) الفرصة في أن يكون لها صندوق سيادي حقيقي، قادر على القيام بمهام الاستقرار للميزانية العمومية كما أشار إليه قانون المالية التكميلي لسنة 2000، وحماية التوازنات الكبرى من الاختلالات التي يعيشها الاقتصاد الوطني في الفترة التي أعقبت سنة 2014 هذا من جهة، ومن جهة أخرى ضاعت الفرصة في تكوين صندوق لحماية الثروة الناشئة لصالح الأجيال المستقبلية وعدم إهدارها في سياسات انفاقية توسعية دون أن يكون لها على النمو الاقتصادي على المدى الطويل، وهذا نتيجة عدم مراعاته لقواعد صارمة في مجال الإيداع والاقتطاع.

وعليه فمن الضروري على صناع السياسات أن تتضمن أي تجربة مستقبلية لصندوق سيادي جزائري العوامل الخمس التالية:

تأسيس هيكل للصندوق: حيث تشير دراسة (bagattini 2011) أن صناديق الاستقرار المستقلة تحقق نتائج أفضل من الصناديق المرتبطة بالموازنة⁽²²⁾، كما يسمح الهيكل بتحديد المسؤوليات الناجمة عن سير الصندوق والتعاقد مع الكفاءات الأجنبية التي تساعد على نجاح استثمارات الصندوق في الأسواق الدولية، على غرار تعاقد الهيئة العامة في السعودية مع المدير العام السابق لشركة (Groupe American Dow Chemical) من أجل تطوير الخطة الاستثمارية للهيئة⁽²³⁾.

القيام بالاستثمار لتعظيم أدوات الحقن: وهذا من خلال استغلال الفوائض المالية في استثمارات في الأسهم والسندات وتشكيل لجان مختصة في هذا المجال، تعمل على تحديد الاستثمارات الخارجية ذات العائد المرتفع والمخاطر المنخفضة، وتقسيم الاستثمارات وتوزيعها على المستوى القطاعي والجغرافي في العالم؛

الاعتماد على قواعد الميزانية في عمليات الإيداع والسحب: من خلال العمل على تعظيم عمليات الإيداع وتحسينها وتنويعها مع الجباية البترولية التي تتأثر بتقلبات الأسواق الدولية، مع تحديد نسب محددة لعمليات الاقتطاع الموجه للموازنة، والحد من النفقات المرتفعة وإعادة النظر والتدقيق في الحسابات ومعالجة تقييم الفواتير والصفقات العمومية، للمحافظة على أصول الصندوق كآلية لدعم الاستقرار في التوازنات الاقتصادية ولادخار الثروة البترولية الناشئة لصالح الأجيال المستقبلية؛

الاعتماد على الشفافية: وهذا من خلال توضيح جميع العمليات التي يقوم بها الصندوق السيادي للرأي العام والجهات المختصة، وكذا الاعتماد على أدوات الرقابة الفعالة من خلال مراقبة الهيئة التشريعية ومجالس المحاسبة التي باستطاعتها تحديد توجهات الصندوق وتصحيحها على المدى البعيد، والاعتماد على التكنولوجيات الحديثة كالانترنت مثلا لإظهار البيانات والتقارير الدورية للرأي العام على غرار تلك المعمول بها في الصناديق السيادية الناجحة في العالم مثل صندوق المعاشات الحكومية العام الترويجي؛

كيفية الاستشهاد بهذا المقال حسب أسلوب APA :

حساني بن عودة 1، كاي عبد الكريم 2 (2021)، تقييم عمليات الإيداع والسحب لصندوق ضبط الإيرادات خلال الفترة (2000-2017)، مجلة آراء للدراسات الاقتصادية والإدارية المجلد xx(العدد xx)، الجزائر: المركز الجامعي أفلو، الجزائر.ص.ص 1-4.